

بيان  
المجموعة العربية

يلقيه  
السفير محمد العلاف  
المندوب الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية

أمام  
هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح  
في المناقشة العامة لدورة عام 2009

نيويورك في 2009/4/16

الرجاء المراجعة عند الالقاء

السيد الرئيس،

يسعدني أن أقدم إليكم باسم المجموعة العربية بالتهنئة الصادقة على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيساً لدورة هيئة نزع السلاح لعام 2009 وكلنا ثقة بأن ترأسكم لهذه الدورة سيكلل بالنجاح وهو ما عكسه نجاح جهودكم في التوصل إلى جدول أعمال يحظى بتوافق الجميع بما أتاح بدء النشاط الموضوعي للدورة دون المزيد من التأخير. كما أود أن أهني بنية أعضاء المكتب ومقرر الهيئة في دورتها الحالية. وتؤيد المجموعة العربية بالكامل العناصر التي وردت في بيان مندوب أندونيسيا الذي أدلى به نيابةً عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

لقد تعاضم القلق الدولي من جَراء الخطر المتزايد عبر العقود الماضية لانتشار الأسلحة النووية، والتي أدى التعامل معها بسياسات إنتقائية غير عادلة، إلى تكديس كميات مرعبة منها بالإضافة إلى تطوير أسلحة فئأكة جديدة يجري استحداثها في أكثر من دولة من دون مراعاة لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية. فعلى الرغم من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في العام 1995، يتبين على أرض الواقع أن ما تم تمديده إلى الآن هو أوجه قصور المعاهدة المتمثلة في عدم فاعليتها في مجال نزع السلاح النووي، و إتباع إزدواجية المعايير فيما يتعلق بمنع الإنتشار النووي، وجهود تبذل من قبل البعض لتقييد الحق الأصليل للدول غير النووية في الإستخدام السلمى للطاقة والتطبيقات النووية لخدمة أغراض التنمية والتطور العلمى. وبجانب التنويه بالتنفيذ المنتقص أو الغائب لأركان وبنود المعاهدة إلى الآن، فإن المجموعة العربية تولي أولوية خاصة لما شهده القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط من تجاهل وعدم تنفيذ سواء من جانب إسرائيل أو من جانب الدول الأعضاء فى المعاهدة الثلاث المودع لديها المعاهدة والراعية لقرار الشرق الأوسط.

وترحب المجموعة العربية بالتصريحات الإيجابية الأخيرة لعدد من قادة الدول النووية التي يشيرون فيها إلى إعترامهم العمل على تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية وتفعيل الجهود الدولية الرامية إلى الإنتقال من منع الانتشار النووي إلى نزع السلاح النووي، وتتطلع المجموعة إلى أن تترجم هذه

التصريحات على أرض الواقع في صورة قرارات وأفعال تقود مسيرة التغيير في مجال نزع السلاح النووي وتحقيق مصداقية نظام منع الانتشار وتنفيذ عالمية معاهدة منع الانتشار لتسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

يبدو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بنزع السلاح النووي بل تعتمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي وتجاهل وعودها التي أعطيت للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن أكبر دليل على الخلل المذكور هو استمرار تعاون بعض الدول النووية مع إسرائيل في المجال النووي، بل وأخطر من ذلك، قيام عدد من الدول الأعضاء في المعاهدة بمنح الإعفاءات للدول غير الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، دون أن تتوفر لديها السلطة القانونية لإتخاذ القرار منفردة تعارضاً مع التزامات المعاهدة ومقررات مؤتمرات مراجعتها وعناصر صفقة مد أجل العمل بها لانهائياً.

السيد الرئيس،

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها، ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط لعام 1995 مع التذكير بأن صفقة تجديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار NPT لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية، وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت مستغرب للمجتمع الدولي هذا ورعايتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، وشجع على إحياء سباق التسلح بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

ورغم القرارات المتتالية التي تعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء حول انشاء المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، و القرارات الأخرى التي تعتمدها الجمعية أيضاً والتي تؤكد على

خطورة التسلح النووي الاسرائيلي، ورغم تقدم المجموعة العربية بتاريخ 2003/12/29 بمشروع قرار أمام مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فإنه لم يتم حتى الآن وللأسف اتخاذ أي موقف تنفيذي من تلك القرارات

السيد الرئيس،

تدعم المجموعة العربية التحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 والالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع في الاطار الدولي متعدد الاطراف مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لضمانات الأمن للدول غير النووية تجاه استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

كما تؤكد المجموعة على أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وإن الطريق الوحيد لتحقيق عالمية المعاهدة، ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية، هو بانضمام جميع الدول إليها وتنفيذ أحكام مادتها الثالثة التي تطالب الدول الأطراف بضرورة إبرام اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في المعاهدة باستثناء (إسرائيل) الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية. ومن الضروري إدراك المجتمع الدولي لقلق شعوب المنطقة من مخاطر القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، تلك القدرات التي أشارت إليها العديد من تقارير المحافل الدولية المعنية، وكذلك قرارات مجلس الأمن التي كان أولها القرار رقم 487 الصادر عام 1981 الذي دعا إسرائيل صراحة إلى إخضاع جميع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا الوكالة الدولية لإيقاف مساعداتها العلمية لإسرائيل، وأخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/63/84 الذي عاد وأكد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لعالمية المعاهدة. وأود بهذه المناسبة ان أشير إلى اعلان قمة الدوحة الصادر عن القادة العرب بتاريخ 2009/3/30 والذي ينسجم مع قرار مجلس الامن رقم 487 لعام 1981، حيث نص الاعلان بوضوح على مطالبة المجتمع الدولي العمل على إخلاء منطقة الشرق الاوسط من جميع اسلحة الدمار الشامل وخاصة الاسلحة النووية والزام اسرائيل

بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع جميع منشآتها وانشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

لا بد لنا من التذكير بأن قرار الشرق الاوسط كان ضمن صفقة شاملة متفق عليها في مؤتمر مراجعة ومد المعاهدة عام 1995، ترسخ الارتباط الوثيق بين تحقق المد اللانهائي للمعاهدة من جانب وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية من جانب آخر.

وتؤكد المجموعة العربية أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية (معاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا، وآسيا الوسطى بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية) تمثل خطوات إيجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.

يسعى المجتمع الدولي في الوقت الحالي لإعلان بدء العقد الرابع لنزع السلاح والذي نسعى من خلاله إلى البناء على الإنجازات التي تحققت في العقود السابقة، والدفع بالمبادرات التي بدأت، ونعتقد بأن العناصر التي سيتم الاتفاق عليها في مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح، ينبغي أن تعكس الأولوية البارزة لنزع السلاح النووي في إطار الجهود الدولية لتحقيق الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار، بصورة عالمية متوازنة وغير تمييزية.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية"، تؤكد المجموعة العربية على أهمية اتخاذ تدابير فعّالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والنظر إلى خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع.

وترى المجموعة العربية أن تدابير الثقة لا يمكن أن تكون بديلاً أو شرطاً مسبقاً لنزع السلاح، رغم أهميتها في خلق المناخ الملائم لنزع السلاح والرقابة على التسلح، إذا ما تم التوصل إليها بشكل متوازن وشامل في المناطق المختلفة من العالم.

كما تعرب المجموعة عن دعمها التام للتدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تم اتخاذها بهدف تخفيض الإنفاق العسكري، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

إن أهم معيار لإضفاء المصداقية على التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يكمن في حل النزاعات المسلحة حلاً عادلاً بعيداً عن أجنادات خفية لدى بعض الدول النافذة المصدرة للأسلحة التقليدية.

وتكاد الحالة في الشرق الأوسط أن تكون أهم مثال يضرب في هذا الصدد، فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة يحظى بدعم مباشر من بعض الدول المصدرة للأسلحة التقليدية، وهذا الأمر بحد ذاته يشجع إسرائيل على عدم تلقف يد السلام العربية الممدودة إليها وعلى استمرار احتلالها للأراضي العربية وانتهاكاتها اليومية للقانون الدولي الإنساني وتصعيدها لأجواء التوتر في المنطقة.

أخيراً، تدعو المجموعة العربية الى الالتزام الكامل والتنفيذ الامثل لبرنامج عمل الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، وترى العمل على التمسك بهذا الصك الهام وتوفير الدعم الدولي الكامل له خاصة بعد نجاح أعمال الدورة الثالثة للمؤتمر الذي يعقد كل عامين للدول لمتابعة تنفيذ البرنامج في يوليو الماضي والذي نرى البناء عليه للتوسع في التطبيق الامثل للبرنامج دولياً وإقليمياً .

وشكراً السيد الرئيس